مليون شيكل (٢٦,٧ مليون دولار)، ومن ضريبة القيمة المضافة بتسعة ملايين شيكل (ستة ملايين دولار)، وبلغ اجمالي الخسارة للشهرين ونصف الاولين من الانتفاضة حوالى ٥٣ مليون دولار[٨١].

وعلى الرغم من ان مستوى الاضراب عن العمل ومقاطعة البضائع الاسرائيلية قد شهدا اتساعاً أكبر في الشهور الاخيرة، بسبب تحولهما الى شعارين رئيسين في الانتفاضة، الا اننا، ولدواعي الحيطة، نفترض استمرار الشروط عينها السائدة في بداية الانتفاضة لتشمل الشهور الخمسة الماضية بمجملها. وتبعاً لهذا، تقدر الخسارة التي تكبدتها الخزينة الاسرائيلية للمدة المذكورة بحوالى ١٠٥ ملايين دولار.

تكلفة عمليات قمع الانتفاضة

اشارت المصادر الى ان وزارة المالية رصدت اربعة ملايين شيكل (٢,٧ مليون دولار)، بعد شهرين ونصف الشهر من بدء الانتفاضة، لشراء عيارات مطاطية وقنابل غاز مسيل للدموع[٨٢]. وقدر مصدر امني كلفة عمليات القمع في المناطق المحتلة بنحو مئة مليون شيكل (٦٦,٧ مليون دولار) في الشهور الثلاثة الاولى من الانتفاضة. واشار المصدر نفسه الى ان هذا الانفاق سيتقلص، بسبب الوفر في الانفاق على التدريبات التي أُلغيت، والتي يعتبر الغاؤها امراً مقلقاً لأسرائيل[٨٣]. أما مصادر وزارة الدفاع، فقدرت نفقات المواجهة في الضفة والقطاع بعشرات الملايين حتى نهاية الشهر الثاني للانتفاضة[٨٤]. وتعتزم وزارة الدفاع طلب ميزانية اضافية لتغطية العجز في ميزانيتها بسبب الانتفاضة، الذي بلغ نحو ٣٠ مليون شيكل[٨٥] (٢٠ مليون دولار)؛ وهذا يمثل نسبة بسيطة من كلفة عمليات الجيش والشرطة في المناطق المحتلة.

وفي ما يتعلق بالتكلفة الاجمالية لعمليات الجيش في المناطق المحتلة، اشارت المصادر الاسرائيلية الى انها كلفت الميزانية الاسرائيلية مئات الملايين من الشيكلات[٨٦]، وهي تهدد، في حال استمرارها، بزيادة معدلات التضخم في اسرائيل[٨٧]. وقدرت المصادر هذه اجمالي التكلفة بحوالى ٤٠٠ مليون شيكل[٨٨] (٢٦٧ مليون دولار). وتبعاً لهذه التكلفة المرتفعة، افادت المصادر بأن وزارة الدفاع بدأت تطالب وزارة المالية بدفع ميزانية اضافية قدرها ٢٥٠ مليون شيكل (١٦٧ مليون دولار) لتغطية الفرق بين تكلفة العمليات في المناطق والوفر الناتج عن الغاء بعض مصاريف التدريب[٨٩]. وتوقعت مصادر وزارة الدفاع ان تتم المطالبة بتخصيص مبلغ اضافي قدره مئة مليون شيكل (٦٧ مليون دولار) في فترة لاحقة[٩٠].

وطبقاً لما سبق، فان استمرار الانتفاضة يكلف الجيش والشرطة الاسرائيليين حوالى مئة مليون شيكل شهرياً (٦٧ مليون دولار)، أي ما يزيد على ٣٣٠ مليون دولار للشهور الخمسة الاولى من الانتفاضة. ولا يتضمن هذا المبلغ قيمة الاضرار التي لحقت ببعض المنشآت، مثل تدمير واعطاب الباصات؛ حيث اشار بعض المصادر الى اصابة ٢٠٠ باص تابعة لشركة «ايجد» بخسارة تقدر قيمتها بمليون دولار[٩١].

المقاطعة الغربية للبضائع الاسرائيلية

كان لتزايد التعاطف الدولي مع الانتفاضة اثر كبير في مقاطعة نسبة من الاوروبيين للبضائع الاسرائيلية. فقد رفضت دول السوق الاوروبية المشتركة التصديق على ثلاث اتفاقيات اقتصادية، تُمنح اسرائيل، بموجبها، تسهيلات لتسويق بضائع بقيمة ثلاثة مليارات دولار في دول